الفصل الثامن والعشرون

اعمال الجرد العملي

(Inventaire extra-comptable)

رأينا ان اعمال الجرد العملي تتضمن احصاء موجودات المؤسسة ومطاليبها وتقويمها . ونظراً لاهمية تقويم الموجودات في الجرد واختلاف هذا التقويم حسب نوع الجرد سنبحث فيما يلي ، كمقدمة لاعمال الجرد العملي ، انواع الجرد والتقويم المتبع في كل من هذه الانواع ، بشيء من الايجاز .

١ – انواع الجرد :

عندما يريد شخص بمفرده او مؤسسة ، معرفة اهمية الثروة التي تملكها أي معرفة وضعيتها الاقتصادية فتقوم بما يدعى **بالجرد** . وهذا مايحصل سواء في القضايا **المدنية** فيما يتعلق بشخص طبيعي بمفرده ، او قاصر ، او ثروة اسرة ما ، او ارث شركة مدنية ، او سواء في القضايا **التجارية** فيما يتعلق بالتاجر الفرد أو شركة تجارية.

ومن اجل ذلك يجري تقويم جميع الاشياء المادية والمعنوية والديون والذمم الخ... وتسجل نتيجة ذلك على قوائم مفصلة .

ورأينا انه يطلق اسم **الجرد** على عمليتي الاحصاء والقوائم التي تنظم .

ولكن اذا مانظرنا نظرة **تجارية** بحتة يجب ان نتساءل عن الاسباب او المناسبات التي يجري فيها الجرد . فنرى ان هذه المناسبات هي الآتية :

١ – الجرد عند تأسيس المؤسسة .

٢ — الجرد عند بيع المؤسسة .

٣ — الجرد عند تصفية المؤسسة او افلاسها ،

٤ — الجرد الذي ينظم في **نهاية الدورة الحسابية** .

ان الذي يميز أنواع الجرد هذه ليست المناسبات فقط بل **هدف** الجرد أيضاً . ان انواع الجرد المذكورة اعلاف تهدف الى تحديد **وضعية** المؤسسة **ومركزها** المالي ، الا ان الجرد السنوي المذكور في الفقرة الرابعة يهدف بالاضافة الى ذلك تحديد **نتيجة العمليات التجارية** التي مرت خلال الدورة الحسابية . ان هذه الملاحظة الاخيرة تفسر لنا بوضوح مسألة تقويم الجرد أي تقدير قيمة الموجودات .

٢ — تقويم الجرد évaluations d'inventaire

هل يمكن أن نحدد القواعد التي يجري بموجبها تقويم الموجودات ؟ عندما ننظر الى الجرد الذي ينظم في الحالات الثلاث الاولى المذكورة اعلاه فلا توجد هناك صعوبة في ذلك .

تراعى في تقدير الموجودات ، عند **تأسيس** المؤسسة او **بيعها** ، **القيمة الحقيقية** لهذه الموجودات ، وهذه القيمة تحدد بالنسبة لاسس معلومة ألا وهي : سعر الكلفة ، السعر المتفق عليه في عقد البيع الخ...

واذا مانظرنا الى الجرد الذي ينظم عقد تصفية المؤسسة او افلاسها ، فتراعى القيمة التي يمكن الحصول عليها فعلاً عند بيع الموجودات في ظروف الافلاس مع ملاحظة احتمال تقلب الاسعار أثناء البيع .

وبعبارة اخرى يمكن تقويم موجودات المؤسسة بسهولة عندما تكون الغاية من الجرد تحديد **وضعية** المؤسسة المالية .

ولكن الامر يختلف فيما يتعلق بالجرد السنوي المذكور في الفقرة الرابعة . فما هي القيمة التي يجب أن تعطى الى مختلف موجودات المؤسسة في هذه الحالة؟ يقول البعض انه يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار **القيمة الحالية** يوم الجرد . ولكن ماهي هذه القيمة الحالية ؟

انها ليست القيمة التي تجري بموجبها تصفية المؤسسة أي القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع موجودات المؤسسة لأن هذه الموجودات سوف تبقى ولاتباع . ان التقويم وفقاً لهذه القيمة هو اعتباطي ولايظهر نتيجة الاعمال التجارية التي تم الحصول عليها فعلاً .

وبصورة عامة يقصد بالقيمة الحالية السعر الذي يمكن للمؤسسة أن تحصل بموجبه على مختلف الموجودات فيما اذا تم شراؤها يوم الجرد، **اي السعر الحاضر**. ولكن هذا السعر لايتفق من جميع الوجوه مع مفهوم القيمة الحالية لان مجرد شراء كمية كبيرة من احدى السلع يكفي لتعديل سعرها . ان القيمة الحالية هي في الواقع قيمة غير ثابتة .

ومن جهة ثانية ، ان تقدير الموجودات على هذا الشكل ، دون النظر بعين الاعتبار الى **السعر الذي دفع فعلا عند شراء الموجودات** التي يجري الجرد بشأنها ، يعدل من كمية الربح او الخسارة العائدة للاعمال التجارية التي جرت خلال الدورة الحسابية .

لذلك ، هناك طريقة ثانية في تقويم الموجودات وهي اتخاذ **سعر الكلفة** أساساً لذلك . ان هذا السعر لايراعي سعر الموجودات الحقيقي يوم الجرد الا أنه يمكّن من اظهار الربح او الخسارة الحقيقية نتيجة للاعمال التجارية الجارية خلال الدورة الحسابية .

ويجب التنويه الى وجود طريقة ثالثة وهي التقويم بحسب **سعر المبيع** . لكن هذه الطريقة يجب استبعادها تماماً لأنها لاتعدل من الربح او الخسارة الحقيقية فقط بل انها تطبق سعر المبيع على اشياء سوف لاتباع فعلاً يوم الجرد. فاذا فرضنا أن سعر المبيع كان مرتفعاً ، فينجم عن ذلك ظهور ارباح وهمية لم تتحقق بعد كما لوأن البضاعة مثلاً بيعت فعلاً، في حين أن البضاعة لم تبع بعد وربما لن تباع بهذا السعر .

بقي أمامنا **السعر الحاضر يوم الجرد** و **سعر الكلفة الحقيقي** الذي دفع

فعلاً عند شراء الموجودات ، فأيهما أفضل؟ لكل منهما محاذير ومميزات ، الا أن كلاً منهما يدل في الواقع الى هدف خاص للجرد .

فاذا كان هدف الجرد معرفة **الوضعية المالية للمؤسسة** فيجب التقويم وفقاً للسعر الحاضر . واذا كان هدفه تحديد **نتيجة الاعمال التجارية** فيجب التقويم وفقاً لسعر الكلفة المدفوع فعلاً .

ولكن **الجرد السنوي** يهدف الى معرفة وضعية المؤسسة المالية ونتيجة الاعمال التجارية بآن واحد . لذلك يجب التوفيق بين السعر الحاضر وسعر الكلفة المدفوع فعلاً . **وتقويم الموجودات وفقاً للسعر الاقل . اذا كان السعر الحاضر هو اكثر من سعر الكلفة فيجب التقويم على اساس سعر الكلفة ، وفي حالة العكس يجري التقويم على اساس السعر الحاضر .**

ان هذه القواعد تطبق على القيم التي تجري عليها المبادلة (Valeurs d'échange) مثل البضائع والاوراق المالية . أما الاموال الثابتة فهناك عامل اضافي يجب أخذه بعين الاعتبار وهو الاستهلاك ، لذلك سنرى أنه يؤخذ سعر الكلفة المدفوع فعلاً لاقتناء الاموال الثابتة اساساً للتقويم مع مراعاة الاستهلاك السنوي .

اعمال الجرد العملي

تتناول أعمال الجرد العملي عمليات الاحصاء . أي أنها تشمل عمليات الوزن او القياس او العد الخ... حسب نوع الاموال . وبصورة عامة تتناول هذه الاعمال الاموال الثابتة والاموال المنقولة بالاضافة الى الذمم والديون على اختلاف أنواعها .

١ - الاموال الثابتة :

آ - **الاموال الثابتة المادية** : من المعلوم أن الاموال الثابتة المادية تسجل في المحاسبة وفقاً لسعر الكلفة اذا قامت المؤسسة ببنائها او وفقاً لسعر كلفة الشراء اذا تم شراء هذه الأموال من الغير . وأهم هذه الاموال :

١ — **الاراضي والعقارات** : تنظم قائمة تتضمن الاراضي والعقارات التي تملكها المؤسسة ويجب التأكد من صحة تسجيل عمليات البيع والشراء الجارية على هذه الاموال وقيمة الانشاءات الجديدة والترميمات الاساسية الجارية عليها للتأكد من صحة اضافتها الى حسابي الاراضي والعقارات ، ثم ينظر الى قيمة هذه الاموال وخاصة في حالة نزول قيمة العقارات والمباني من جراء قدمها وكثرة استعمالها فيحسب الاستهلاك السنوي الواجب انقاصه من قيمتها كما سنرى ذلك فيما بعد .

ويمكن ان تتخذ هذه القائمة الشكل الآتي :

نوع العقار	المنطقة	القيمة	نسبة الاستهلاك	الاستهلاك السنوي	مجموع الاستهلاكات السابقة	المجموع العام للاستهلاك

٢ — **الاثاث والادوات المختلفة** : ثم تنظم قائمة جرد مماثلة تقريباً بالاثاث والادوات والاوائل المختلفة التي تملكها المؤسسة . ويوجد عادة لدى المؤسسات الكبيرة بطاقة خاصة لكل من هذه الاموال تتضمن :

١ — تاريخ الشراء

٢ — اسم وعنوان المورد .

٣ — تاريخ بدء الاستعمال .

٤ — السعر .

٥ — مصاريف النقل والتركيب ، الخ...

فوجود مثل هذه البطاقات يسهل كثيراً تنظيم قائمة الجرد . وهنا أيضاً يجب التأكد من صحة تسجيل العمليات الجارية على هذه الاموال من اصلاح وصيانة وبيع كما يؤخذ ايضاً الاستهلاك بعين الاعتبار .

ب ـ **شهادات الاختراع:** رأينا في بحث الاموال الثابتة أن الشركة تسجل في حساب شهادات الاختراع ثمن شراء هذه الشهادات بقصد استثمارها او مقدار النفقات التي صرفتها هي في سبيل اختراعها الخاص .

فتنظم قائمة بالشهادات التي تملكها المؤسسة في حالة تعددها ويجب التأكد من عدم انقضاء المدة التي ينحصر خلالها حق استثمار الاختراع بمالك الشهادة .

ج ـ **شهرة المحل** : تفتح المؤسسة حساباً لشهرة المحل تجعله مديناً بثمن كلفة شراء هذه الشهرة . ويظهر هذا الحساب سنة بعد سنة في ميزانية المؤسسة التجارية بسعر الكلفة وليس هناك ضرورة لاعادة تقدير شهرة المحل الا في حالات استثنائية (وفاة او انفصال او دخول شريك جديد ، بيع المؤسسة او انضمام شركتين معاً) لذلك لا موجب لاستهلاك هذه الشهرة الا اذا تضاءلت أعمال هذه المؤسسة وفقدت زبائنها وتحررت الايجارات من القوانين التي تحفظ للمستأجر حقوقاً ثابتة في عقد الايجار .

٢ ـ الأموال المنقولة :

آ ـ **الصندوق** : يجري عد جميع أنواع النقود الموجودة في الصندوق بتاريخ الجرد ويلاحظ الفرق في حالة وجوده، وتنظم قائمة بالاموال الموجودة في الصندوق وفقاً للشكل الآتي :

القيمة	الفئة	العدد
—	—	—
—	—	—
—	—	—

ب ـ **المصرف** : تجري مقابلة بين حساب المصرف لدى التاجر وكشف الحساب المرسل من المصرف . ويجب ان يكون هناك تطابق تام بين هذين الحسابين المتقابلين .

وكثيراً مايلاحظ فرق بينهما للأسباب الآتية :

آ — قد يسحب التاجر شكات على المصرف بتاريخ يقارب نهاية الدورة الحسابية ولاتقدم للمصرف من قبل اصحاب الاستحقاق .

ب — فوائد وعمولات مسجلة في كشف المصرف وغير مسجلة عندالتاجر .

ج — سندات قبض مسجلة في حساب المصرف عند التاجر وغير مسجلة عند المصرف .

لذلك تنظم قائمة تضاف اليها هذه الفروق للحصول على مطابقة الحسابين ، ويمكن ان تتخذ هذه القائمة الشكل الآتي :

الرصيد الدائن بموجب كشف المصرف		.....
يضاف :		
— شكات لامر التاجر مسجلة في دفاتر التاجر (منه) وغير مسجلة في المصرف (له)		.....
— نفقات وعمولات مسجلة عندالمصرف (منه) وغير مسجلة عند التاجر (له)		.....
المجموع		.....
يطرح :		
— شكات مسحوبة على المصرف ومسجلة عند التاجر (له) وغير مسجلة عند المصرف (منه)	.....	
— فوائد للتاجر مسجلة عند المصرف (له) وغير مسجلة عند التاجر (منه)	.....	
المجموع	.....	
رصيد دائن كما يظهر عند التاجر		XXXX

ج — **سندات القبض** : تنظم قائمة بالسندات الموجودة لدى التاجر ، والسندات المرسلة للقبول او الى المصرف لتحصيل . يذكر في هذه القائمة نوع

السند ورقمه وتاريخه ، اسم الساحب والمسحوب عليه ، قيمة السند الاسمية ، وتاريخ الاستحقاق ، ويلاحظ في هذه المناسبة قيمة السندات المشكوك في امكان تحصيلها كلياً أو جزئياً وذلك بالوقوف على حالة المسحوب عليهم فيما اذا افلس بعضهم او توقف عن الدفع كما تؤخذ بعين الاعتبار السندات الموجودة لدى الكاتب بالعدل للاحتجاج على عدم الدفع او السندات الموجودة لدى المحاكم تحت الدعاوى .

د — **الاوراق المالية** : تنظم قائمة بالاوراق المالية الموجودة لدى التاجر يذكر فيها نوع الاوراق ، رقمها ، تاريخها ، سعر شرائها ، وتدخل في هذه القائمة الاوراق الموضوعة بمثابة كفالة لدى المصارف او الاشخاص . وبالعكس لاتدخل الاوراق الموضوعة عند التاجر لتأمين بعض الديون . وتسعر هذه الاوراق وفقاً لسعر الشراء او وفقاً للسعر الوسطي في الشهر الاخير او وفقاً لسعر البورصة اذا كانت الاسعار في هبوط . ويمكن تخصيص مال احتياطي لمواجهة هبوط اسعار الاوراق المالية في اوقات الازمات الاقتصادية والمالية .

ه **البضائع** تتناول اعمال جرد البضائع مايلي :

١ — اعمال تمهيدية

٢ — اعمال العد والقياس والوزن .

٣ — اعمال المراقبة .

١ — الاعمال التمهيدية : تتناول الاعمال التمهيدية تهيئة قوائم الجرد وتصنيف البضائع .

يذكر في القوائم نوع البضائع ، المخزن الموجودة فيه ، كما تخصص حقول اخرى للكمية والسعر والقيمة. ان القائمة الواحدة يجب أن تخص مدقق واحد ومخزن واحد ، ونوع واحد من البضائع وذلك تجنباً للخطأ وتكرار الجرد .

٢ — اعمال العد والقياس والوزن : ثم تجري عمليات عد البضائع أو قياسها

او وزنها حسب نوع البضائع وتملأ اعمدة قوائم الجرد وفقاً لذلك. ونلاحظ بآن واحد البضائع المصابة بالتلف او العطوبة وتذكر في حقل الملاحظات .

٣ ـ اعمال المراقبة : يجب مراقبة البضائع التي تدخل في الجرد ويتم ذلك وفقاً للقواعد الآتية :

آ ـ تدخل في الجرد البضائع الآتية :

١ ـ البضائع المودعة في المخازن العمومية اولدى العملاء برسم البيع .
٢ ـ البضائع المودعة في المصانع بقصد اتمام صنعها والبضائع المباعة مع شرط الخيار بردها .
٣ ـ البضائع المشتراة والمرسلة على الطريق التي تم تسجيلها لحساب الموردين .
٤ ـ البضائع التي دخلت الى المخزن ولم تقيد لحساب الموردين لتأخر وصول الفواتير .

ملاحظة : هناك بعض المؤلفين لايدخلون البضائع الواردة في البند (٣) في الجرد الا اذا دخلت فعلاً مخزن التاجر. الا أن هذا الحل لايتفق مع القواعد القانونية كلها نص عقد البيع على ان البضائع اصبحت ملكيتها للمشتري وان خطر الضياع او التلف على الطريق اصبح على عاتقه .

ب ـ لاتدخل في الجرد البضائع الآتية :

١ ـ البضائع المودعة لدى التاجر برسم الامانة اوبرسم البيع لحساب العملاء او المشتراة **بشرط الاعادة** .
٢ ـ البضائع المباعة المسجلة على حساب الزبائن اذا كانت لم تسلم لاصحابها .
٣ ـ البضائع المستلمة من الموردين والتي يجب اعادتها اليهم بالاستناد الى اتفاق او مراسلات بهذا الشأن .

تسعر البضائع الموجودة عند التاجر يوم الجرد بحسب **سعر الكلفة** من حيث المبدأ . وسعر الكلفة هذا هو سعر الشراء مضافاً اليه نفقات الشراء كاجور النقل

والرسوم الجمركية . اما اذا كان **سعر السوق اقل من سعر الكلفة** اي ان هناك خسارة محققة من جراء نزول الاسعار فتسعر **البضائع وفقاً لسعر السوق**.

واذا كان سعر السوق هو اكثر من سعر الكلفة فتسعر البضائع وفقاً لسعر الكلفة لان الاعتماد على سعر السوق في هذه الحالة يؤدي الى ظهور **ارباح وهمية** لم تتحقق لان البضاعة لم تبع فعلا بهذا السعر .

واذا اشترى التاجر اصنافاً باسعار مختلفة خلال الدورة الحسابية فيقدر الباقي منها **على اساس السعر الوسطي الناتج عن المدة التي يتجدد خلالها المخزون** . (راجع الجرد النهائي في القسم الخامس — اساليب المحاسبة) .

وهناك قاعدة ثانية وهي ان **ما اشتري اولاً يبع اولاً** (premiére entrée premiére sortie) فاذا اشترى التاجر مثلاً مائة وحدة من البضائع بسعر (١٥٠) ليرة سورية ثم اشترى ثمانين وحدة اخرى بسعر (١٧٠) ليرة سورية وباع (١٧٠) وحدة فيكون السعر الذي تسعر به الكمية الباقية وهي (١٠) وحدات هو (١٧٠) ليرة سورية .

ويقصد بسعر السوق سعر شراء المثل في السوق وقت الجرد ، ويمكن معرفة هذا السعر بسهولة بالنسبة لبعض الاصناف من القمح او القطن . اما اذا لم يكن للبضاعة سعر محدود في السوق فيمكن تسعير البضائع بحسب سعر البيع وقت الجرد **ناقصاً نسبة الربح المئوية** وهي نسبة مجمل الربح الذي يضيفه التاجر عادة الى سعر الكلفة . ويمكن تصوير قائمة جرد البضائع كما يلي :

قائمة جرد البضائع بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٣١

الصنف	عدد الوحدات بالمخزن	سعر الكلفة	سعر السوق	ملاحظات	الكمية الواجب ادخالها في الجرد	سعر الجرد	القيمة
آ	١٥٠٠	١٠	١٢	هناك ٣٠٠ وحدة اشتريت فعلا وسجلت ولكنها لم تصل بعد .	١٨٠٠	١٠	١٨٠٠٠
ب	٦٠٠	١٨	٢٥	هناك ١٠٠ وحدة بيعت وسجلت ولم ترسل الى الزبائن .	٥٠٠	١٨	٩٠٠٠
ج	٢٥٠٠	٥٠	٧٠	هناك (٥٠٠) ارسلت الى العملاء برسم البيع الا انه لم يبت فيها بعد .	٣٠٠٠	٥٠	١٥٠٠٠٠
د	١٠٠٠	٢٥	٣٠		١٠٠٠	٢٥	٢٥٠٠٠
ه	٨٠٠	٣٠	٢٠	منها ١٠٠ وحدة تالفة لاينتظر ان تباع باكثر من (١٥) الوحدة. الخ...	٧٠٠	٢٠	١٤٠٠٠
					١٠٠	١٥	١٥٠٠

و - الغلافات :

وكذلك تنظم قائمة لجرد الغلافات التي يملكها التاجر يوم الجرد لاسيما وان هذه الغلافات لها قيمة كبيرة لدى بعض المؤسسات . **هذا ولاتدخل في قائمة الجرد الغلافات الاتية :**

١ - الغلافات التي اصبحت غير قابلة للاستعمال .
٢ - الغلافات التي لم يعيدها الزبائن في الوقت المحدد ويجب اعتبارها مباعة
٣ - الغلافات برسم الاعادة .
٤ - الغلافات المودعة لدى التاجر .

في حين تدخل في قائمة الجرد الغلافات الاتية :

١ - الغلافات الموجودة عند التاجر .
٢ - الغلافات التي هي برسم الامانة لدى الزبائن .
٣ - الغلافات المودعة لدى الغير للتصليح .

مع العلم ان هذه الغلافات تسعر وفقاً **لسعر الشراء** .

ز - مواد متنوعة :

تنظم قائمة الجرد بالمواد المتنوعة الموجودة في المؤسسة كالمحروقات والطوابع والاوراق والسجلات غير المستعملة وتقدر قيمتها .

ح - الديون

تنظم قائمة بالزبائن يذكر فيها :

١ - اسم الزبون
٢ - مبلغ الدين
٣ - الديون التي يمكن تحصيلها

٤ — الديون المشكوك فيها .

٥ — الخسارة المتوقعة على الديون المشكوك فيها .

٦ — الزبائن الذين توقفوا عن الدفع اوهم في طريق الافلاس .

ط - المطاليب :

ثم تنظم قائمة باسماء **الموردين** مع المبلغ العائد لكل منهم . كما تنظم قائمة اخرى بسندات **الدفع** مع ذكر **تاريخ استحقاق كل سند** .

★ ★ ★